**مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**
ISSN: 3292-5353/E-ISSN: 2661-7528
المجلد: 08، العدد:01 - السنة: 2021 ، ص.ص: 141 - 163

# الصدمات النفطية وانعكاساتها على استراتيجيات التنمية الصناعية في الجزائر

# Oil shocks and their repercussions on industrial development strategies in Algeria

**نادية العقون،* جامعة باتنة1، الجزائر، البريد الالكتروني: nadia.laggoun@univ-batna.dz**

**تاريخ الاستلام: 2021/02/05** **تاريخ القبول: 2120/04/04**

**ملخص:** هدفت هذه الدراسة الى إبراز أثر الصدمات النفطية وانعكاساتها على محتوى وتوجهات استراتيجيات التنمية الصناعية في الجزائر وقد خلصت الدراسة إلى أن الصدمات النفطية كانت ولا تزال تشكل نقاط تحول في مسار التنمية الصناعية في الجزائر، بما لها من دور في تغيير محتوى وأهداف استراتيجيات التصنيع. كما تم التوصل أيضا، إلى أن استراتيجيات التصنيع المعتمدة، على كثرتها وتنوع أهدافها، لم تؤتي ثمارها، وهو ما يؤكد أن المشكل لا يكمن في غياب البرامج و السياسات الصناعية، بقدر ما يكمن في غياب الإرادة الحقيقية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، في تنفيذ تلك البرامج وتجسيدها على أرض الواقع.

**الكلمات المفتاحية:** الصدمات النفطية؛ أسعار النفط؛ استراتيجيات التنمية الصناعية؛ الصناعات المصنعة؛ التنويع الاقتصادي؛

**تصنيفات JEL:** Q430 ; L520 ; Q330 ; Q320 ; O130.

**Abstract**: This study aims to highlight the impact of the oil shocks and their repercussions on the content and trends of industrial development strategies in Algeria. It was concluded that the oil shocks were and always remain turningpoints in the course of industrial development in Algeria, given their impacts on the content and objectives of industrialization strategies. It was also concluded that the industrialization strategies adopted, despite their multiplicity and diversity of their objectives, did not pay off Confirming that the problem in Algeria did not lie in the absence of programs and industrial policies, as much as it lies in the absence of a real political, economic and social will, in the implementation of these programs and their concretization on the ground.

**Keywords**: oil shocks; oil price; industrial development strategies; industrializing industries; economic diversification.

**JEL classifications codes:** Q430 ; L520 ; Q330 ; Q320 ; O130.

*المؤلف المراسل

**مقدمة:**

شهدت سوق النفط العالمية عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط، بدء بالصدمة النفطية الأولى والثانية في العقد السابع من القرن الماضي، مرورا بانهيار الأسعار سنة 1986، ثم انهيار جوان 2014 الذي كان بمثابة نقطة تحول في أسعار النفط بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ ما يزيد عن عشرية كاملة، وصولا إلى الانهيار الأخير سنة 2020 الذي جاء في وقت تعاني فيه الجزائر والعالم أجمع من انتشار وباء كورونا (COVID-19)، وهو ما وضع السلطات أمام تحد حقيقي يلزمها باحتواء هذه الأزمة المزدوجة والفريدة من نوعها في تاريخ الجزائر التي تعيش مرحلة انتقالية حاسمة.

فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تابع للاقتصاد العالمي وتداعيات أزماته المتكررة، والأزمات النفطية كظاهرة متجددة، تهدد الاقتصاد الجزائري من خلال التأثير على جميع القرارات الاقتصادية، الاستثمارية والتمويلية للحكومة، نظرا للأهمية الاستراتيجية لقطاع النفط ومساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب ضعف القطاع الصناعي وعدم تنويع الصادرات خارج المحروقات. ولعل هذا ما يفسر سعي الجزائر الدائم نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لا تخضع لعوامل وظروف سوق النفط العالمية، من خلال العمل على إرساء استراتيجية تصنيع تسمح بتوسيع القاعدة الصناعية وتطويرها، وبناء قدرات صناعية حقيقية يمكن أن تلعب دورا فعالا في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني بعيدا عن البترول ومشتقاته.

**أ- الإشكالية:**

انطلاقا مما سبق تتبلور إشكالية الدراسة فيما يلي: **كيف تؤثر الصدمات النفطية على محتوى وتوجهات استراتيجيات التنمية الصناعية في الجزائر؟**

**ب- الفرضيات:**

تنطلق الدراسة من ثلاث فرضيات مفادها أن:

- الصدمات النفطية تعتبر عامل محفز ودافع لبعث استراتيجية صناعية جديدة تستهدف بالدرجة الأولى تنويع الاقتصاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات؛

- البرامج والسياسات التي اعتمدها الجزائر لتطوير قاعدتها الصناعية، ما هي إلا حبر على ورق، ويبقى نمو قطاع الصناعة مرهون بنمو قطاع المحروقات؛

- يعتبر غياب الإرادة الحقيقية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارة الصناعية السليمة، السبب الجوهري في فشل استراتيجيات التصنيع في الجزائر.

**جـ- أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

- ابراز أهمية قطاع النفط وموقعه ضمن هيكل الاقتصاد الوطني؛
- التطرق لأهم الصدمات النفطية وانعكاساتها على محتوى وأهداف استراتيجيات التنمية الصناعية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؛
- الكشف عن الأسباب الجوهرية الكامنة وراء فشل استراتيجيات التصنيع في الجزائر.

**د- أهمية الدراسة:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة الاستراتيجية التي يحتلها قطاع النفط ضمن هيكل الاقتصاد الجزائري، والتأثيرات الجوهرية التي تحدثها تقلبات أسعار النفطعلى وتيرة النمو الاقتصادي، وكذلك من الأهمية التي يحضى بها قطاعالصناعة كقطاع استراتيجي يحظى بالأولوية في قيادة التنمية الاقتصادية، ويسمح بتنويع الاقتصاد الوطني.

**هـ- منهجية الدراسة:**

بغية التوصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة للدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي المدعم بالبيانات الإحصائية المستقاة من مصادر التوثيق والمعلومات الرسمية، إلى جانب مراجعة الأدبيات الاقتصادية وما تتضمنه الدراسات في هذا الصدد.

**أولا- الإطار النظري للدراسة:**

**1- مفهوم الأزمة السعرية في صناعةالنفط (الصدمة النفطية)**:

تتميز أسواق النفط عن غيرها من أسواق المواد الأولية بخصائص لا تتوفر في نظيرتها من الأسواق مما يجعلها عرضة للصدمات والتقلبات في أسعارها.

تعرف الأزمة السعرية في صناعة النفط بأنها: "اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع حاد أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، وهي تحدث نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما بعوامل داخلية، كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل، عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق. كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل، التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية" (محمود، 2015، صفحة 4). وقد أدت الصدمات النفطية إلى بروز أبعاد وتأثيرات لم تكن موجودة مسبقا،و التي تطورت فيما بعد إلى عولمة الطاقة إلى غزو الدول المنتجة للنفط.

**1-1 خطر سعر النفط على الدول المصدرة:**

وهو خطر الانهيار في أسعار النفط دون ما هو متوقع، مما يؤدي الى انخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، وخاصة الدول الريعية التي يعتمد دخلها بدرجة كبيرة على ايرادات النفط، وبالتالي التأثير على أوضاع المالية العامة وعلى معدلات النمو الاقتصادي (محمود، 2015، صفحة 7). كما أن ارتفاع مساهمة قطاع النفط في نمو الدخل القومي يؤدي إلى تدني دور القطاعات غير النفطية وخاصة القطاع الصناعي في

أغلب الدول المصدرة للنفط (ظاهرة المرض الهولندي The DutchDisease)، وفي المقابل تؤدي ملكية الدولة لقطاع المحروقات، إلى سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ومن ثم ضعف القطاع الخاص وتراجع دوره.

### 2-1 خطر سعر النفط على الدول المستوردة:

وهو احتمال حدوث طفرات مفاجئة وحادة وذات أمد زمني طويل في المعدلات العالمية لأسعار النفط، مما يؤدي إلى حدوث اختلالات في تنفيذ خطط الانفاق العام وارتفاع معدلات العجز في الدول المستورة للنفط. (البصام و الشريدة، 2013، صفحة 7).

لقد شهدت سوق النفط العالمية عدة صدمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط، والتي شكلت أحد المصادر الرئيسية للاختلالات التي عرفتها البلدان المنتجة والمستوردة للنفط، ولعل أهم هذه الصدمات، الصدمة النفطية الأولى (1973)، الصدمة النفطية الثانية (1979)، انهيار أسعار النفط سنة 1986، ثورة أسعار النفط (2002-2008)، الأزمة النفطية (2008-2009)، الصدمة النفطية جوان 2014، وأخيرا الأزمة النفطية سنة 2020.

**الشكل 1: أهم الانهيارات في أسعار النفط خلال الفترة (1970-2020)**

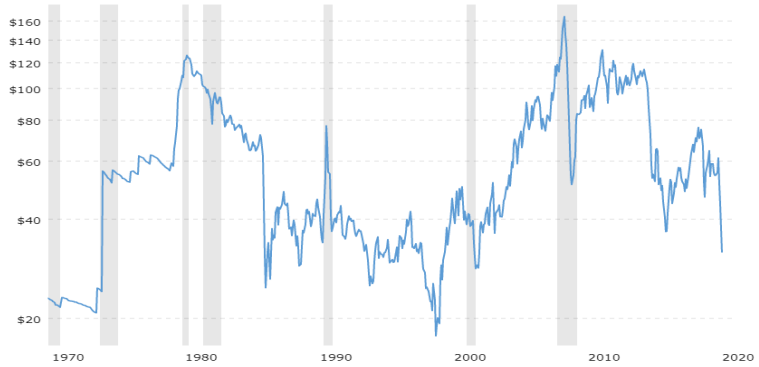


**المصدر:**(عابد ، 2020).

## 2- مفهوم وأهمية استراتيجية التنمية الصناعية:

يقصد بالاستراتيجية في معناها العام "مجموع الخطوط العريضة والقواعد التي تحكم حركة نشاط معين وفقا لمجموعة من الأهداف وفي ضوء الإمكانيات المتاحة". وهنا يجب الفصل بين مفهوم كل من استراتيجية التنمية الاقتصادية واستراتيجية التصنيع، حيث تعرف استراتيجية التنمية الاقتصادية بأنها: "المبادئ والأسس التي تحدد المداخل العلمية للتنمية الاقتصادية بعيدة المدى، والتي تضع الخطوط العامة التي تساعد في تحديد النظم والأساليب التي يمكن اتباعها في تعبئة واستخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف التنمية" (مهني، 2014، صفحة 90). ويكون التركيز في الاستراتيجية على جانب الرشادة بدلا من التفاصيل الإجرائية، مما يجعل الاستراتيجية أكثر عمومية من الخطة أو البرنامج طويل الأجل، وهي بذلك تسبق إعداد الخطة. ولوضع إطار الاستراتيجية ينبغي التالي (وزارة الصناعة والتجارة، 2020):

- تحديد الوضع وظروف التنمية الاقتصادية، وخاصة نقاط الضعف والموارد غير المستخدمة؛
- تحديد الغايات العامة للمجتمع؛
- طرق ربط الوسائل بالأهداف (السياسات الممكن اتباعها).

ونتيجة تعارض بعض الغايات مع بعضها البعض، وكذلك بين الأغراض الآنية وتلك بعيدة المدى، يجب تحديد أوزان تعكس الأهمية النسبية لكل غاية، وبمجرد إقرار الغايات الاقتصادية العامة يتم تحويلها إلى أهداف استراتيجية محددة يمكن تحقيقها من خلال الموارد المتاحة والسياسات الممكنة.

أما استراتيجية التنمية الصناعية فهي:" مجموعة من الخطوط والقواعد العامة التي تحكم حركة التنمية الصناعية، لتحقيق أهداف القطاع الصناعي وبما ينسجم ويتوافق مع حركة

التنمية الشاملة ووفقا لأهدافها العامة والأولية المحددة" (مهني، 2014، صفحة 90). كما تفترض أية استراتيجية تصنيعية دورا ما للدولة، والذي يعتبر في بعض الحالات العنصر الرئيسي للاستراتيجية.

وتختلف استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية في البلدان النامية باختلاف فلسفتها وأيديولوجيتها وسياساتها واستراتيجياتها الاقتصادية والاجتماعية، ومستوى التقدم الاقتصادي فيها والذي يتوقف على مدى قدرتها على امتلاك شروط التقدم وعوامل الإنتاج من الناحيتين الكمية والنوعية (مصادر التمويل، الموارد البشرية المؤهلة...) (بن هنية، 2007-2008، صفحة 87)، وتتمثل أهم تلك الاستراتيجيات في استراتيجية الاحلال محل الواردات، استراتيجية تشجيع الصادرات، واستراتيجية الاعتماد على الذات.

**ثانيا-الأهمية الاستراتيجية لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري:**

إن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات وا ٍيراداته لتمويل برامجها التنموية جعل قتصادها يتأثر بالتقلبات التي تشهدها الأسعار في أسواق النفط العالمية، من خلال انعكاسها على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

**1-نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي:**

إن الأهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي هي إحدى مقاييس درجة التنويع الاقتصادي، فزيادة هذه الأهمية النسبية تعكس انخفاض درجة التنويع الاقتصادي، وهو ما ينطبق على الاقتصاد الجزائري.

**الشكل 2: متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2007-2017)**

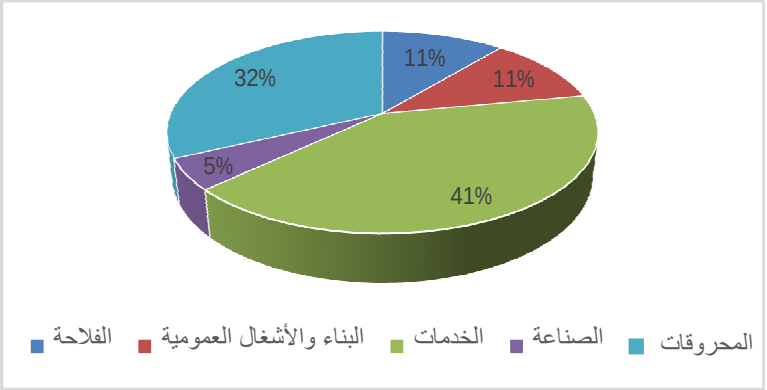


**المصدر:** من اعداد الباحثة بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر للسنوات، 2009، 2012، 2014، 2017، 2018.

نلاحظ من خلال الشكل (2) أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يبقى تابعا للتغير في نصيب قطاع المحروقات، والذي بلغ متوسط نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 32% خلال الفترة (2007-2017)، وهي نسبة مرتفعة تدل على تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات ومن ثم ضعف النشاط في القطاعات الأخرى باستثناء قطاع الخدمات.

**2-أهمية المحروقات بالنسبة للصادرات:**

يمثل قطاع المحروقات أهمية كبرى في هيكل التجارة الخارجية، إذ يسيطر على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وبالتالي فإن تحقيق أي عجز أو فائض في الميزان التجاري يرتبط بصورة مطلقة بمستوى أسعار المحروقات.

**الشكل 3: هيكل صادرات الجزائر خلال الفترة (2006-2019)**

مليار دولار أمريكي

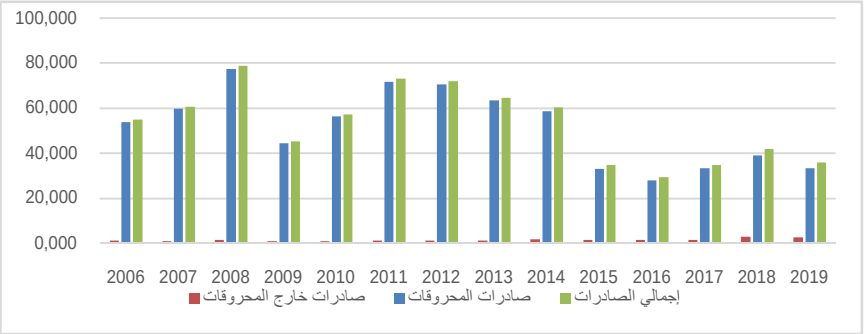


**المصدر:** من اعداد الباحثة بالاعتماد على: - تقارير بنك الجزائر للسنوات، 2009، 2014، 2018، النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، 2019.

يتبين من الشكل (3) أن التجارة الخارجية الجزائرية قائمة على تصدير منتج وحيد هو المحروقات. كما أن نسبة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا حوالي 4% في المتوسط خلال نفس الفترة، وهو ما يعكس ضعف درجة التنويع في هيكل الصادرات، والاعتماد على الصادرات النفطية في توفير العملة الأجنبية.

### 3- مساهمة الجباية البترولية في الموازنة العامة للدولة:

تعتمد الجزائر أساسا على الإيرادات النفطية في تمويل موازنتها العامة، حيث تمثل الجباية البترولية أهم مصدر ضمن هيكل الإيرادات العامة.

**الشكل4: تطور الايرادات العامة وإيرادات الجباية البترولية خلال الفترة (2008-2020)**

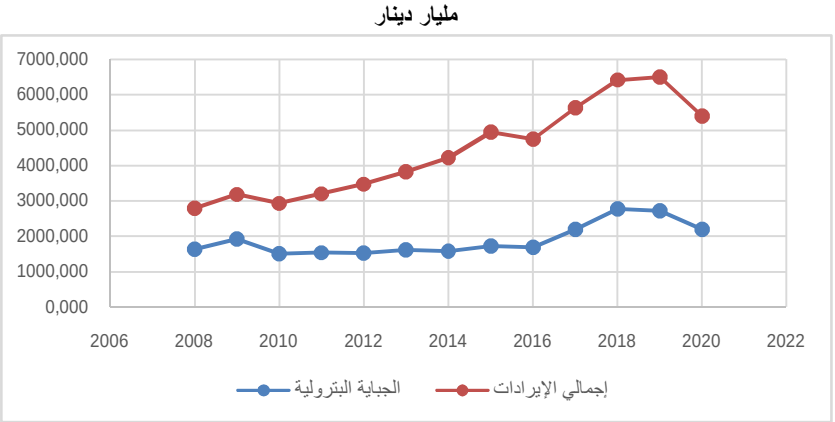


**المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على: قوانين المالية للسنوات من 2008 إلى 2020.

يظهر الشكل (4) أن تطور الايرادات العامة يتبع سلوك تطور ايرادات الجباية البترولية، حيث مثلت هذه الأخيرة ما نسبته 43% من الإيرادات العامة خلال الفترة (2008-2020)، مما يؤشر على التبعية الكبيرة لبرامج الميزانية العامة واعتمادها على عائدات المحروقات، ومن ثم ارتباطها بتقلبات أسعار النفط.

## 4-تكوين الفوائض النقدية في الجزائر:

إن الاعتماد الكلي للجزائر على قطاع المحروقات يجعلها عرضة للصدمات الخارجية، كما يؤثر تأثيرا كبيرا في الوضع النقدي المحلي. فمثلا، أدت ثورة الأسعار التي عرفتها السوق النفطية خلال العشرية الأولى من القرن الحالي، إلى ارتفاع إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير ساعد على تشكيل وضعية صلبة للموجودات الخارجية، والتي تعتبر من أهم مقابلات الكتلة النقدية، والنتيجة في الأخير فوائض نقدية كبيرة. (بريكة و عمارة، 2015، صفحة 280)

**ثالثا - استراتيجيات التنمية الصناعية في الجزائر عقب الصدمات النفطية:**

حتى تنجح الجزائر في امتصاص آثار الصدمات النفطية، توجب عليها تبني البرامج وتوظيف الاستراتيجيات الكفيلة بتنويع الاقتصاد، وفي هذا الصدد تعتبر استراتيجية التنمية الصناعية أحد البدائل التي أولتها الجزائر أهمية بالغة ضمن استراتيجية التنمية الشاملة، نظرا لأهمية الصناعة كقطاع استراتيجي يحظى بالأولوية في قيادة التنمية الاقتصادية، ولما تتوفر عليه الجزائر من موارد طبيعية متنوعة وهامة في مجال التصنيع.

**1- استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر بعد الاستقلال:**

تميزت الفترة التالية لاستقلال الجزائر (1962-1966) بعدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، حيث اصطلح على هذه المرحلة بـ "مرحلة الانتظار". كما تميزت أيضا، بتدمير البنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي، ضعف القطاع الصناعي، الاعتماد على عائدات المحروقات لتمويل مختلف الاستثمارات والانتشار الواسع للدولة وهيمنتها في جميع المجالات.

وقد دفعت الرغبة الملحة في تحقيق أعلى مستوى من التنمية والنمو وفي جميع القطاعات إلى انتهاج الجزائر عدة استراتيجيات وخيارات لبلوغ هدفها المنشود، وكان التصنيع وسياساته المختلفة أحد تلك الخيارات، حيث قررت السلطات الجزائرية في البداية انتهاج سياسة اقتصادية شاملة مستوحاة من فكر الاقتصاديين ( "فرانسوا بيرو" و"جيرار ديستان دبيرني") (F.Peroux et Gérard Destanne de Bernis) المبنية على استراتيجية التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة وتوجيه الإنتاج نحو السوق الداخلي، وهو ما يعرف باستراتيجية إحلال الواردات (مخضار، 2017-2018، صفحة 108). وقد ساعد على ذلك امتلاك الجزائر الثروات والمقومات الطبيعية اللازمة لإقامة هذا النوع من الصناعات كالنفط والغاز الطبيعي،

وخاصة بعد تأميم قطاع المحروقات والمناجم ومنابع الغاز الطبيعي سنة 1971، إلى جانب توفرها على مصادر تمويلية معتبرة بفضل مداخيل صادرات المحروقات.

كما عملت الجزائر خلال هذه الفترة على تفادي تأسيس قاعدة صناعية تهدف إلى تحقيق أهداف القطاع الخاص على حساب القطاع العام، وذلك من أجل تجنب تأثير الخواص على عملية اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية للبلاد. (منيعي، 2016، صفحة 137)

**الجدول 1: توزيع الاستثمارات في القطاع الصناعي خلال الفترة (1967-1977) (%)**

| | 1969-1967 (المخطط الثلاثي) | 1973-1970 (المخطط الرباعي الأول) | 1977-1974 (المخطط الرباعي الثاني) |
|---|---|---|---|
| **محروقات** | 53,2 | 44,9 | 46,8 |
| **الصناعات القاعدية** | 29,4 | 42,2 | 37,6 |
| **الصناعات التحويلية** | 17,4 | 12,9 | 15,6 |
| **المجموع** | 100 | 100 | 100 |

**المصدر:** منيعي، 2016، ص. 146.

يظهر من خلال الجدول (1) أن أعلى نسبة للاستثمار خلال المخططات الثلاثة تتركز في قطاع المحروقات على حساب الصناعات التحويلية رغم أهميتها الكبيرة في تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين وتحقيق الاكتفاء الذاتي. ورغم أخذ الجزائر بنموذج الصناعة التصنيعية كاستراتيجية للتصنيع على أساس أنه سيعكس نتائجه على الصناعات الأخرى وكل القطاعات الاقتصادية، وخاصة قطاع الفلاحة، إلا أن هذا لم يتحقق، بل تعمقت التبعية للخارج، ولم يتم التحكم في التكنلوجيا، كما لم يتم تحقيق التكامل القطاعي ولم ترق الصناعة الجزائرية إلى درجة التصدير المبني على أسس اقتصادية بحتة بعيدا عن السياسة (زوزي، 2010، صفحة 175). فالواقع كشف عن اقتصاد هش وعرضة للهزات الخارجية ورهين تقلبات أسعار النفط.

**2- أزمة الثمانينيات واستراتيجية التصنيع القائمة على أساس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تميزت مرحلة الثمانينيات بكونها مرحلة متأزمة على كل المستويات، نتيجة لفشل استراتيجية الصناعات التصنيعية وضعف القطاع الصناعي وعدم قدرته على إشباع حاجيات الأفراد من السلع الاستهلاكية، مما دفع بالمسيرين إلى الاهتمام بالصناعات الخفيفة لتزويد السوق المحلي بهذا النوع من السلع، وفق استراتيجية صناعية تهدف إلى علاج الاختلالات عن طريق توسيع الطاقات الوطنية للإنتاج والتوزيع وتخفيض معدل البطالة. بالإضافة إلى إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية العمومية بسبب عجزها المالي الكبير وعدم قدرتها على التحكم والرفع من قدراتها الإنتاجية. (مخضار، 2017-2018، الصفحات 118-120)

كما تعرضت الجزائر خلال هذه الفترة لأزمة حادة نتيجة انهيار أسعار النفط سنة 1986، ترتب عنها حدوث أكبر انهيار اقتصادي أدى إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان مدفوعاتها، إلى جانب الارتفاع المستمر في معدل التضخم وركود الإنتاج الصناعي والتبعية الغذائية. هذه الوضعية المالية جعلت الجزائر تعجز عن دفع مستحقات المديونية، ودخلت نتيجة لذلك في إصلاحات هيكلية بإشراف المؤسسات المالية الدولية التي كانت تسعى لدفع الاقتصاد الجزائري للعمل وفق قوانين اقتصاد السوق، والذي من أهم مظاهره دعم وتشجيع القطاع الخاص وإقامة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة باعتبارها بمثابة القاطرة لدفع عملية النمو الاقتصادي (بن هنية، 2007-2008، صفحة 133).

وقد سمحت هذه الإصلاحات بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.غير أن القطاع الخاص الصناعي توجه أكثر فأكثر نحو الصناعات التركيبية والتجميعية والاستثمارات ذات العائد السريع، وهو

ما جعل الجزائر تفشل في بناء هيكل صناعي متنوع، ويظهر ذلك من خلال نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي التي لم تتجاوز 15 %خلال منتصف الثمانينيات و6% سنة 2005. (قريش، 2008، الصفحات 91-92)

### 3- ثورة أسعار النفط (2002-2008) والاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر:

إن المتمعن في هيكل وطبيعة النشاط الصناعي في بداية هذه الفترة يجد أنه ينحصر في بعض الأنشطة المتعلقة بالتركيب، التجميع والتعليب، بعيدا عن أي إنتاج حقيقي، مع عدم القدرة على مسايرة التطورات التقنية والتكنلوجية. كما تميزت هذه الفترة بتبني عدة برامج تنموية، كبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والبرنامج الخماسي (2010-2014)، ورغم أن هذه البرامج رصدت مبالغ مالية كبيرة للنهوض بالقطاع الصناعي، إلا أنها كانت تعكس التوسع في النفقات العامة الناتجة عن الفوائض النفطية بعيدا عن أي استثمار إنتاجي حقيقي.

بالموازاة مع هذه البرامج، ونظرا لمعدلات النمو السلبية التي سجلها القطاع الصناعي في الجزائر قبل سنة 2006 (-0,3%)، تم صياغة استراتيجية صناعية جديدة (فيفري 2007) تضمن الاندماج الفعال والإيجابي للجزائر في التقسيم الدولي للعمل (لطرش و كتاف، 2017، صفحة 181)، وتسمح بتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتقليل التبعية للأسواق الخارجية. وقد شجع على تبني هذه الاستراتيجية فشل تجارب وسياسات التصنيع السابقة من جهة، وتوفر الإمكانيات المادية التي أتاحتها عائدات قطاع المحروقات التي تحققت إثر ارتفاع أسعار النفط (الطفرة النفطية) من جهة أخرى. ويتحدد الإطار العام الذي تقوم على أساسه هذه الاستراتيجية في الشروط التالية (بن هنية، 2007-2008، الصفحات 144-146):

- أن تندرج هذه الاستراتيجية ضمن فضاء أرحب يتعدى حدود الوطن متجاوزا إطار السوق الوطنية؛
- أن تعطي هذه الاستراتيجية الشاملة لبلادنا مركزا تنافسيا فعالا، مدرا للقيمة المضافة من خلال تحويل المنظومة الاقتصادية والتطور المعتبر للهياكل القاعدية والموارد البشرية؛
- أن تعتمد على ما يتوفر للبلاد من مزايا طبيعية بأسلوب حديث يقوم على تعميم الابتكار والتقدم التقني وتطوير الموارد البشرية الكفؤة التي من شأنها استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- أن تتبوأ الجزائر من جديد مكانتها الرائدة على المستوى الجهوي في البتروكيمياء وا إنتاج الأسمدة، وأن تبعث الحياة مجددا في صناعات الصلب والحديد، وتطوير الصناعات المشتقة عنها كذلك؛
- ألا يبقى النشاط الصناعي محصورا في أنشطة توضيب وتغليف المنتوجات أو أنشطة المرحلة الأخيرة في التحويل، مع إعادة نشر صناعات أخرى، كالصناعات الغذائية، الكهربائية والإلكترونية؛
- تربط هذه الاستراتيجية القدرة على المنافسة الاقتصادية على المستوى الدولي بمشاركة المجموعات الاقتصادية الاجتماعية الوطنية بكاملها مجندة حول استراتيجية صناعية مرنة ومنسجمة.

كما اهتمت الاستراتيجية بترقية الصناعات الجديدة كصناعات تكنلوجيا الاعلام والاتصال وصناعة السيارات، وتضمنت العديد من الإجراءات من أجل تعبئة الاستثمارات الأجنبية. وقد تطلبت هذه الاستراتيجية تدخل الدولة باستعادة دورها كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية على

المديين المتوسط والبعيد، ودورها كمبادر ببرنامج تمويل وتطوير الاقتصاد الوطني وكافل له. (قريش، 2008، الصفحات 97-103)

وإجمالا، سعت الاستراتيجية الصناعية الجديدة إلى بلوغ هدفين أساسيين هما:

**أ.** تحسين أداء القطاع الصناعي الجزائري ورفع معدلات نموه التي اتسمت بالسلبية بمعالجة عوامل هشاشته المتمثلة في (لطرش و كتاف، 2017، صفحة 181):

- غياب الاستغلال العقلاني للطاقة الإنتاجية التي لا يتجاوز معدلها 48% في المتوسط؛
- تراجع أداء الآلة الإنتاجية وعدم تجديد نوعية الإنتاج وتحديثه، لعدم قدرتها على مسايرة التطورات التكنلوجيةو اهمال الاستثمار في جوانب البحث والتطوير والصيانة؛
- ضعف كثافة النسيج الصناعي الوطني ومحدودية أساليب التسيير والإدارة، وعدم قدرتها على محاكاة الأنظمة والمناهج الحديثة المتغيرة باستمرار ؛
- الارتباط القوي بالأسواق الخارجية في مجال التموين، وغياب مبادرات التصدير والاستثمار في الأسواق الخارجية وضعف مساهمتها في تحصيل النقد الأجنبي.

**ب.**تطوير الميزان التجاري للقطاع الصناعي ورفع مساهمة الاستثمار الخاص في الصناعة بتفعيل عملية الخوصصة والشراكة بين القطاع العام و الخاص.

لكن الملاحظ هو أنه رغم كثرة البرامج التي طبقت خلال هذه الفترة، وضخامة الأموال التي انفقت، والاستقرار الكبير الذي عرفته الجزائر على مستوى التوازنات الكلية، إلا أن القطاع الصناعي ككل بقي يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء. كما أن قطاع الصناعة التحويلية هو الآخر عرف تراجعا من حيث المساهمة في الناتج المحلي الخام التي بلغت حوالي 4% خلال الفترة (2006-2014) (مخضار، 2017-2018، صفحة 145). وهو ما يؤكد ضعف قطاع الصناعة التحويلة في الجزائر، وعجزه عن التوسع وتطوير منتجاته، ليبقى نمو

القطاع الصناعي مرهون بنمو قطاع المحروقات والتقلبات التي تشهدها السوق العالمية للنفط.

**4- الصدمة النفطية (جوان 2014) واستراتيجية التصنيع في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:**

كان لانهيار أسعار النفط في جوان 2014 بالغ الأثر على الدول الريعية، مما فرض عليها التوجه إلى ما يعرف بالتنويع الاقتصادي، والخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحابة اقتصاد متنوع تنافسي. وفي هذا الإطار تبنت الجزائر نموذج اقتصادي جديد للنمو في أفريل 2016. وتتجلى أبرز محاور هذا النموذج في (لعجال، 2019، الصفحات 124-125):

**أ. محور المالية العامة (المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة):** في الشق المتعلق بالموازنة تضمن النموذج أهداف محددة حتى سنة 2019 تتمثل في:

- تحسين أو تطوير إرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير؛
- تقليص عجز الميزانية إلى أقصى الحدود؛
- تعبئة موارد إضافية ضرورية من السوق المالية الداخلية.

**ب. محور التنويع الاقتصادي:** يحدد النموذج أهدافا يتعين بلوغها في آفاق 2030، ويتعلق الأمر بـ:

- منحى مدعم بوتيرة منتظمة لنمو الناتج المحلي الخام خارج المحروقات في حدود 6,5% سنويا خلال الفترة (2020-2030)؛
- مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بـ 2,3 مرة خلال ذات الفترة؛

- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية كقيمة مضافة من 5,3% في سنة 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الخام في آفاق 2030؛
- عصرنة القطاع الفلاحي بما يسمح ببلوغ هدف الأمن الغذائي وتنويع الصادرات؛
- الوصول إلى مرحلة الانتقال الطاقوي يسمح أساسا بتخفيض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة بمعدل النصف، من 6% سنويا عام 2015 إلى 3% سنويا في آفاق 2030؛
- تنويع الاقتصاد بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، من خلال ثلاثة مراحل للنمو (لعجال، 2019، صفحة 126):

أ. **مرحلة الإقلاع (2016-2019):** وهي تسعى إلى رفع جميع المؤشرات القطاعية ونمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

ب. **مرحلة التحول (2020-2025):** وتسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر.

ج. **مرحلة الاستقرار أو مرحلة الدمج والالتقاء (2026-2030)**: وفيها يتمكن الاقتصاد من استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره، كما تتحقق فيها التوازنات للاقتصاد الكلي. (لطرش و كتاف، 2017، صفحة 192)

إلا أن من بين ما يعاب على هذا النموذج عدم التركيز على دور الفساد في استنزاف ثروات البلاد وكيفية محاربته.كما أن ربط النموذج الجديد للإقلاع الاقتصادي بزيادة الجباية ورفع الضرائب، واللجوء إلى التمويل غير التقليدي، إلى جانب تراجع قيمة الدينار والارتفاع في معدلات البطالة والتضخم، كلها مؤشرات على أن النموذج المقترح لا يرقى إلى أن يكون

خطة استراتيجية استجابة لمفهوم التخطيط الاستراتيجي الواعي والمستوعب للخطر المحدق بالاقتصاد الوطني. (سابق و ضيافي، 2019، الصفحات 12-13)

**خاتمة:**

نظرا للأهمية الاستراتيجية لقطاع النفط ضمن هيكل الاقتصاد الجزائري، والتأثيرات الجوهرية التي تحدثها تقلبات أسعار النفط في حجم الإيرادات النفطية، بما لها من انعكاسات على وتيرة النمو الاقتصادي، فقد سعت الجزائر باستمرار لتنويع اقتصادها وإرساء استراتيجية صناعية لا تخضع لعوامل وظروف سوق النفط العالمية. إلا أن الملاحظ أن هذه الاستراتيجيات على كثرتها وتنوع أهدافها لم تؤتي أكلها، ولعل آخرها ما يعرف بالنموذج الاقتصادي الجديد للنمو سنة 2016، كرؤية استشرافية جادة لتنويع الاقتصاد الجزائري في آفاق 2030. وهو ما يؤكد أن الأمر لا يجب أن يقتصر على صياغة استراتيجيات وبرامج تنموية تبقى مجرد حبر على ورق، وإنما يتعدى ذلك إلى ضرورة تجسيد تلك البرامج على أرض الواقع. وهو ما يتطلب توفر الإرادة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية، وتجنيد كافة الجهود والامكانيات المادية والبشرية، لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي.

**نتائج الدراسة:** على ضوء ما سبق تم التوصل إلى جملة من النتائج كالتالي:

- رغم توفر الجزائر على كل الظروف والإمكانيات التي تسمح بالنهوض بالاقتصاد الوطني والارتقاء بالقطاع الصناعي، يبقى النفط وإيراداته المتحكم والموجه الأساسي لمسار التنمية الصناعية؛
- سياسات وبرامج التصنيع في الجزائر تأتي دائما كاستجابة ورد فعل مباشر لاحتواء الصدمات النفطية والتخفيف من آثارها بعيدا عن أي رؤية استراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني؛

- أخذت الجزائر منذ البداية بنموذج الصناعة التصنيعية كاستراتيجية للتصنيع، مدفوعة بما تتوفر عليه من مصادر تمويلية معتبرة بفضل مداخيل صادرات الطاقة. وقد كان لاختيار هذه الاستراتيجية الأثر الكبير في مسار التنمية الصناعية في الجزائري إلى يومنا هذا؛
- رغم ترسانة البرامج والسياسات التي اعتمدتها الجزائر لتطوير قاعدتها الصناعية، فإن مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات في إجمال الناتج المحلي لا تزال ضعيفة، كما أن الصادرات خارج المحروقات غير قادرة علىتعويض التراجع في إيرادات العملة الصعبة الناتجة عن التراجع في أسعار المحروقات.

**التوصيات:** على ضوء ما سبقتوصي الباحثة، بضرورة تسريع الإصلاحات وبعث النشاط الصناعي، أملا في استدراك ما فات، وتفاديا للمزيد من الصدمات، بالتركيز على:

**-** ضرورة تفعيل استراتيجيات وبرامج التنمية الاقتصادية والصناعية القائمة، وخاصة ما يتعلق بالاستراتيجية الصناعية الجديدة (2007)، والنموذج الاقتصادي الجديد للنمو(2016-2030)،مع الحر ص على الاختيار الصائب للقائمين على تنفيذها والرقابة عليها، ومحاولة استدراك النقائص التي تتضمنها؛

- عدم الاعتماد المطلق على إيرادات البترول كمصدر لتمويل برامج التنمية، مع ضرورة تخلي الحكومة عن التمويل غير التقليدي، والعمل على جلب مصادر تمويل متنوعة ومستدامة، كالاستثمار الأجنبي المباشر؛

- على المؤسسات الصناعية، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مواجهة التحديات التي تفرزها البيئة الاقتصادية العالمية، والعمل على تطوير منتجات ذات جودة عالية تسمح باختراق الأسواق العالمية، مع عدم تغييب العنصر البشري وتفعيل دوره باعتباره أساس نجاح كل استراتيجية تنموية؛

- محاربة الفساد بكل أشكاله، لما له من خطر على النمو الاقتصادي والأداء المالي والإداري وكذا الأمن الاجتماعي، والقضاء على البيروقراطية والمحسوبية، مع ضرورة ممارسة حوكمة الشركات؛

- العمل على إعداد قاعدة بيانات اقتصادية قوية، إذ لا يمكن إرساء استراتيجية صناعية مبتكرة تهدف إلى تطوير الصناعات خارج المحروقات والنهوض بها، دون توفر كل المعطيات التي تعكس واقعها؛

- يجب التركيز، عند إرساء أي استراتيجية صناعية، على إشراك كل الفاعلين الاقتصاديين وجميع المؤسسات الحكومية وذوي الخبرة، والاستفادة من الأفكار والتجارب الدولية الناجحة، مع الأخذ في الاعتبار نقاط الضعف في الاقتصاد والاختناقات التي يعاني منها.

**قائمة المراجع**

السعيد بريكة ، و نور الهدى عمارة. (ديسمبر, 2015). استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر. *مجلة العلوم الانسانية*(العدد 4)، الصفحات 272-295.

ذهبية لطرش ، و شافية كتاف. (2017). تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*(العدد 8)، الصفحات 179-201.

سليم مخضار. (2017-2018). دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر -مقارنة ببعض الدول العربية(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

سهام حسين البصام، و سميرة فوزي الشريدة. (2013)مخاطر وا ٍشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة في العراق وضرورات تفعيل مصادرر الدخل الغير نفطية (دراسة تحليلية). *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*(العدد 36)، الصفحات 1-24.

فتيحة منيعي. (2016). *النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية*. عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.

لعمرية لعجال. (أفريل, 2019). النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية*(العدد 37)، الصفحات 123-141.

محمد زوزي. (2010). استراتيجيات الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية. *مجلة الباحث*(العدد 8)، الصفحات 1-13.

محمد عابد . (16 مارس, 2020). *أبرز 7 صدمات لأسواق النفط قبل انهيار 2020*. تاريخ الاسترداد 5 جوان, 2020، من **https://arabi21.com/story/1253074/**

مختار بن هنية. (2007-2008). استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية -حالة البلدان المغاربية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري.

مريم شطيبي محمود. ( 2015). انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري. مقدمة *ضمن الملتقى الدولي حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري-قراءة في التطورات في أسواق الطاقة*. قسنطينة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

مريم عيسى مهني. (2014). استراتيجية التصنيع في الدول النامية: دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع (1973-2010). *مجلة أماراباك، المجلد 5*(العدد 12)، الصفحات 85-102.

نسيمة سابق، و عبد العزيز ضيافي. (2019). البدائل المتاحة للتنويع الاقتصادي في الجزائر"النموذج الاقتصادي الجديد". *مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول"نموذج النمو الاقتصادي الجديد وسياسة التصنيع في الجزائر* (الصفحات 1-16). الجزائر: جامعة الجزائر 3.

نصيرة قريش. (2008). أبعاد واستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*(العدد 5)، الصفحات 87-106.

وزارة الصناعة والتجارة. (30 جوان, 2020). *استراتيجية التنمية الصناعية*. (بوابة الحكومة اليمنية) تاريخ الاسترداد 2 أوت, 2020، من

**http://www.yemen.gov.ye/portal/industry/الاستراتيجيات/tabid/875/Default.aspx?PageContentMode=1**